

اخبار

تقنين قاس في الجنوب: لا كهرباء ولا مياه

تشهد منطقة بنت جبيل (داني الأمين) انقطاعاً شبه كلي للتيار الكهربائي منذ أكثر من أسبوع من دون سابق إنذار أو تبليغ رسمي. فقد تراجع عدد ساعات التغذية بالتيار الكهربائي ليصل في بعض البلدات إلى أقل من ساعتين يومياً، حتى أن ساعات التغذية القليلة أصبحت توزع بالدقائق. تشير إحسان زين الدين، من بلدة صفد البطيخ، إلى أن «انقطاع التيار الكهربائي قد يستمر أكثر من عشر ساعات متتالية. لتأتي ساعة واحدة وتنقطع ساعات أخرى». وكان الأهالي في منطقة بنت جبيل قد أمّنوا بديلاً لكهرباء الدولة من خلال شراء المولدات الكهربائية أو الاشتراك بخدمات المولدات الخاصة، إلا أن انقطاع التيار الكهربائي بنحو شبه دائم أدى إلى انقطاع المياه أيضاً. وبالتالي زاد أعباءً إضافية على كاهلهم بسبب الحاجة إلى شراء المياه لتوفير حاجتهم من الشرب والري. يخبر أحمد مكي أن الناس «باتوا يحتاجون أيضاً إلى شراء المياه أثناء العواصف الماطرة، لأن هناك من يدعي أن أصحاب المرامل يرمون



أوساخ مراملهم في النهر، ما يؤدي إلى استحالة ضخ المياه». يصف نائب رئيس بلدية يارون حسين جعفر، الوضع بـ «الكارثة»، بعدما

«اقتلعت الرياح الأشجار وخيم القرميد وخزانات المياه، إضافة إلى الأعمدة الكهربائية، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي كاملاً عن البلدة». يشير العديد من أبناء المنطقة إلى أن «المسؤولين عن توزيع الكهرباء على بلدات المنطقة، يميزون بين بلدة وأخرى». ويلفت أحمد زين الدين إلى أن «إحدى البلدات المدعومة يستفيد أبنائها بنحو لافت ومميز من التيار الكهربائي، فيما يُعمّم التقنين القاسي على البلدات الأخرى من دون رقيب أو حسيب».

مرفا عدلون السياحي
يلحق أضراراً بيئية وأثرية

«إن مرفأ عدلون هو للصيادين، وسيتم إنشاء مسبح شعبي بالقرب منه مفتوح لعامة الناس»، هذا ما قاله المدير العام للنقل البري والبحري في وزارة الأشغال العامة عبد الحفيظ القيسي في شهر كانون الأول الماضي، وذلك ردّاً على تساؤلات أثارها بعض الناشطين خلال جلسة مناقشة قانون الأملاك العامة البحرية، حول الجدوى من إنشاء مرفأ سياحي في عدلون، «البلدة التي تفتقر إلى البنية التحتية المناسبة وتعاني ومواقعها التاريخية والبيئية إهمالاً مزمناً»، على حدّ تعبير جمعية «الجنوبيون الخضر»، التي أصدرت بياناً، أمس، دعت فيه إلى إعلان شاطئ عدلون محمية طبيعية وأثرية. وأشارت الجمعية إلى أن أعمال الردم الواسعة التي سيتضمنها المشروع «ستلحق أبلغ الضرر بالتنوع البيولوجي للشاطئ العدلوني، وهو ما سيكون له، بعكس مزاعم المشروع، تداعيات سلبية على حرفة صيد الأسماك في كامل المنطقة. ومن شأن عملية الردم هذه أن تؤدي إلى تدمير موانئ السلاحف البحرية التي ما زالت توجد في محيط الموقع وتعيش على شاطئه، وهو ما سيؤدي إلى اختلال إضافي في النظام البيئي للمحيط، الذي تلعب السلاحف البحرية فيه دوراً حيوياً». ورأت الجمعية أن مشروعاً بهذا الحجم وبهذه الوظيفة (السياحية) وبهذا الموقع وبكلفة مرتفعة لم يُقدم أو يُعلن إلى اليوم بشكل شفاف أي دراسة جدوى إلى الرأي العام. وأضافت الجمعية أن المتعهد نشر المعدات في محاذة الشاطئ، مُبدية خشيتها من «تدمير الشاطئ بحجج واهية خلافاً للقانون».

صفقة تليزم معملي الكهرباء
وزير المال موافق

تقرير

صفقة تليزم عقد صيانة وتشغيل معملي دير عمار والزهراني الكهربائيين أصبحت في مراحلها الأخيرة. فقد وافق وزير المال علي حسن خليك على لحظ اعتمادات بقيمة 339 مليون دولار لتمويل الصفقة، فيما قدمت الشركة الخاسرة عرضاً بخفض سعرها بقيمة 40 مليون دولار.

آمال خليك

أبلغ وزير المال علي حسن خليل، مؤسسة كهرباء لبنان، بتاريخ 2016/1/2، موافقته على لحظ اعتمادات دفع لمدة 60 شهراً، بقيمة 515 ملياراً و986 مليوناً و200 ألف ليرة، مخصصة لصيانة وتشغيل معملي دير عمار والزهراني. إلا أن هذه الموافقة جاءت مترافقة مع جملة ملاحظات أبادها على عقد التليزم بالتراضي الذي رسا على شركة Primesouth LLC. وكان مجلس إدارة المؤسسة قد اتخذ قراراً بتاريخ 2015/11/26، يقضي بعقد الصفقة بالتراضي مع الشركة المذكورة، لكونها «العروض الأدنى للأسعار والأفضل تقويماً»، بحسب ما ورد في القرار. وذلك لمدة 5 سنوات، تبدأ في 2016/2/16 وتنتهي في 2021/2/15.

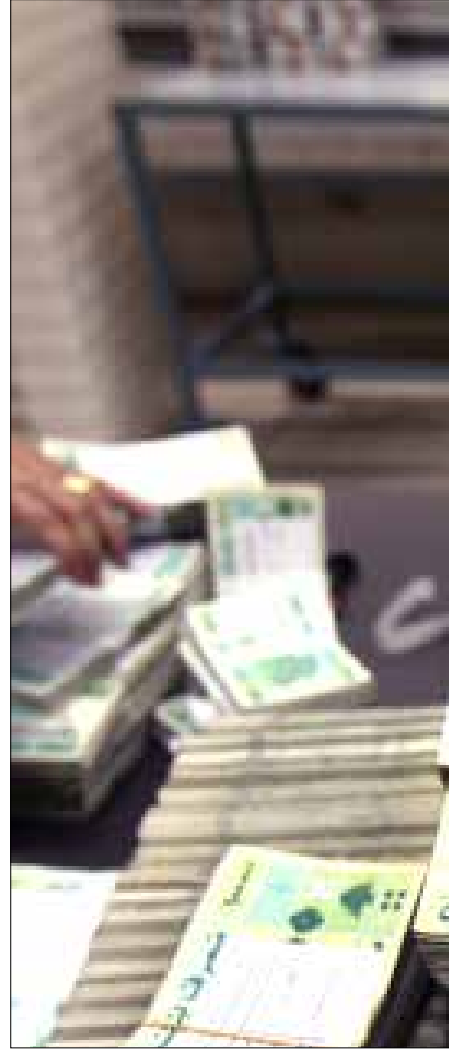
أحاطت التباسات كثيرة بهذه الصفقة، إذ أعلنت مؤسسة كهرباء لبنان في 20 آذار الماضي إجراء استدرج عروض لتشغيل المعملين وصيانتهم، وطلبت من الشركات الراغبة في الاشتراك تسليم عروضها الفنية والإدارية والمالية في مهلة أقصاها 26 أيار الماضي، على أن تتولى الشركة الاستشارية السويسرية AF CONSULT تقويم هذه العروض، تمهيداً لإعلان الشركة الفائزة قبل 16 شباط المقبل، وهو موعد نهاية عقد الشركة الماليزية YTL، التي تتولى حالياً تشغيل هذين المعملين وصيانتهم.

قدّمت شركتان فقط عروضهما ضمن هذه المهلة، هما الشركة الهندية POWER MAKE والشركة الأميركية HPI. إلا أن المؤسسة قررت تمديد مهلة استدرج العروض إلى 5 أيلول، فلم تقدّم أي شركة أخرى. عمدت المؤسسة إلى فتح العروض الفنية والإدارية (من دون المالية) للشركتين المتقدمتين، وعمدت إلى تقويمهما عبر الشركة الاستشارية، ليتبين أن ملف الشركة الهندية غير مستوفٍ الشروط، فقررت المؤسسة في 22 أيلول الماضي تمديد مهلة تقديم العروض مرة أخرى حتى 20 تشرين الأول الجاري. عندها تقدم تحالف من شركتي Primesouth الأميركية و KSCC الكويتية (وكيلتهما شركة الديار/ سمير ضومط) ليفوز بالصفقة بمبلغ 339 مليوناً و464 ألفاً و657 دولاراً، فيما بلغ عرض

شركة HPI نحو 347 مليون دولار. يبدي وزير المال ملاحظة على السعر الذي فازت به شركة Primesouth LLC، إذ يتجاوز السعر الذي تقاضته الشركة الماليزية YTL لفترة السنوات الخمس الماضية بنحو 83 مليوناً و720 ألفاً و658 دولاراً، إذ بلغت قيمة العقد مع هذه الشركة نحو 255 مليون دولار، أو 192 مليون يورو في حينه. وأوضح المؤسسة أن «فرق الأسعار بين العرض المقدم من الشركة الفائزة وقيمة العقد مع الشركة الملتزمة حالياً، يعود إلى أن دفتر الشروط في المناقصة الحالية يختلف عن دفتر الشروط في المناقصات السابقة في أمور جوهرية، إذ يتضمّن أعمالاً إضافية ضرورية، ومنها على سبيل المثال: تاهيل كامل لكافة المراحل (Boilers Full Rehabilitation) في معملي دير عمار والزهراني، شراء مجموعة كاملة من شفرات العنفة الغازية (Gas Turbine blades) لكل معمل، تغيير الأنايب المستخدمة لتفريغ مادة الغاز أويل من البواخر في المعمل (Single Point Mooring Hoses)، تفريغ جميع بواخر الفبول أويل، بما في ذلك البواخر التي تفوق حمولتها مواصفات المصنّب SPM، ارتفاع مؤشر الأسعار العالمي (Producer Price Index) لقطع الغيار الاستهلاكية وخدمات الصيانة لمجموعات الإنتاج، ارتفاع معدل الأجور في ما خص اليد العاملة المحلية والأجنبية، تقدم عمر المعملين،

شركة HPI عرضت
حسم 40 مليون
دولار من سعرها

تجاوز سعر الشركة قيمة العقد السابق بنحو 83 مليون دولار (هيلم الموسوي)



ومسؤوليتنا محصورة في هذا الأمر. أما إذا تبين لنا أن أي شخص لديه حساب مستعار أو واجهة لحزب الله فسنوقفه أيضاً، إلا أننا لسنا بوليس، بل نقوم بعملنا وبواجباتنا فقط».

ويمكن تفسير ارتياح المصارف للتعامل مع الأميركيين من خلال الخطوات التي عملت عليها خلال السنوات الماضية على إثر اتهامات للبنك اللبناني الكندي بالتعامل مع حزب الله وتبييض أموال المخدرات. يومها انتهى المصرف بقرار أميركي واحد، وهو ما أثار مخاوف مصرف لبنان والمصرفيين الذين هرعوا إلى الولايات المتحدة للبحث عن مخارج تنقذ القطاع، وأطلقت المصارف حملة علاقات عامة بعدما كلفت السيناتور السابق جوج ميتشل بالتواصل مع السلطات الأميركية لتوضيح موقفها والتزامها تجاه العلاقة مع مصارف المراسلة والتعامل بالدولار الأميركي، ثم كلفت مكتب محاماة اسم «DLA PIPER» لتسويق أوضاعها أمام السلطات في الولايات المتحدة. إلا أن كل هذه الجهود لم تكن لتترجم لولا التفاهات التي كرسها حاكم مصرف لبنان والعلاقات التي بنيت مع وزارة الخزانة الأميركية، والتي أدت إلى تغيير الصياغة الأولية للقانون «الذي كان يتضمن اسم حزب الله مدرجاً إلى جانب اسم لبنان، وبالتالي كان ممكناً أن تستعمل هذه الصياغة من أجل إدراج مصرف لبنان كأحدى مؤسسات الدولة المعنية على اللائحة الأميركية، لكن السفير اللبناني في واشنطن أنطون شديد لعب دوراً كبيراً في هذا المجال».